

الدول العربية في مواجهة السياسة التجارية الأمريكية الجديدة: الآثار والسياسات

د. وليد عبد مولا* - د. بلقاسم العباس**

التجارة الدولية والتعريفات

- التجارة العربية مع الولايات المتحدة: سبعة دول عربية فقط تُسهم في العجز التجاري الأمريكي، ويُمثل مجموع العجز التجاري الأمريكي مع هذه الدول حوالي 10.6 مليار دولار، ما يعني أقل من 1% من إجمالي العجز التجاري الأمريكي.
- صادرات الخدمات: الخدمات تمثل نسبة هامة في صادرات البحرين وجزر القمر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وفلسطين وقطر، وهي بمنأى عن التعريفات الجمركية الجديدة.
- تأثير التعريفات الأمريكية الجديدة على الصادرات العربية: تراجع متوقع في صادرات الدول ذات الفائض التجاري غير النفطي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد يصل في أعلى حالاته إلى 4.7%. وتبقى معظم الدول العربية بمنأى عن الآثار السلبية للتعريفات الجديدة في ضوء ضعف ارتباطها التجاري معها واعفاء النفط ومشتقاته بالإضافة إلى الخدمات.
- الركود الاقتصادي العالمي: صندوق النقد الدولي يخفض تقديراته للنمو العالمي لعام 2025 إلى 2.8%، والمركز الفرنسي للاستشارات والمعلومات الدولية يخفض تقديراته للنمو بنسبة 1% والصادرات العالمية بأكثر من 4%.

النفط والدولار

- تراجع أسعار النفط وسعر الدولار: يُمثل خسارة مزدوجة للدول العربية المصدرة للنفط، ومنحة للدول المستوردة له.
- حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات العالمية للنفط: تبلغ حوالي 37% من 68 مليون برميل يوميًا.
- مستقبل الإيرادات النفطية تحت الضغط: انخفاض متوقع قد يصل إلى 200 مليون دولار يوميًا في حال استمرار تراجع أسعار النفط والدولار.
- تراجع مؤشر الدولار بنسبة 11%: حيث فقد 13 نقطة من قيمته أمام ست عملات رئيسية إلى حدود 22 أبريل.

الأسواق المالية والاستثمار

- تحولات أسواق المال: تراجعت مؤشرات الأسهم الخليجية بنسبة 6.6% بين 2 و 7 أبريل، ثم استرجعت معظم خسارتها.
- الخسائر المحتملة في الاستثمارات السيادية العربية: انخفاض محتمل في قيمة أصول سيادية تتجاوز 4.6 تريليون دولار في حال تواصل تراجع قيمة الدولار وأسعار الأسهم والسندات الأمريكية.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تُعبر عن رأي المؤلفين وليس المعهد.

* مستشار - المعهد العربي للتخطيط walid@api.org.kw

** كبير المستشارين - المعهد العربي للتخطيط belkacem@api.org.kw

1. المقدمة

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس. وتوج هذا النهج بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 والتي أصبحت تضم أغلب دول العالم وأغلب تدفقات التجارة الخارجية (98% من التجارة العالمية). من ثم أصبح لزامًا على الدول الأعضاء تقديم جداول تعرف على السلع وعلى الخدمات، تتعهد فيها بوضع حدود قصوى لا يمكن لها أن تتجاوزها.

وقد أدت هيمنة المنهج الليبرالي خاصة جراء انهيار المعسكر الاشتراكي وعدول عدد من الدول عن تطبيق سياسات إحلال واردات مُتشددة نتيجة تطبيق برامج الإصلاح خلال العقود الأخيرة وتحولها نحو سياسات تعزيز اقتصاداتها من خلال تطوير التنافسية وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى انفتاح غير مسبوق في التجارة والاستثمار مما عزز موقع الدول الصناعية. وبالرغم من ذلك فقد باتت هذه الدول تُواجه تحديات اقتصادية جديدة ناجمة عن قيام الشركات المتعددة الجنسية بإعادة توزيع أنشطتها إلى دول نامية وناشئة سعيًا لتقليل التكلفة وتعظيم ربحيتها أما بسبب ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة أو تشديد التشريعات في مجال حماية البيئة ومُحاربة الانبعاثات. هذه العوامل أدت إلى تقسيم العمل الدولي وظهور سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains في الصناعات الملوثة مثل الصلب والألمنيوم والإسمنت وكذلك صناعات التجميع والتركيب مثل السيارات، والإلكترونيات، والنسيج، وغيرها. وقد نجحت بعض الدول ذات الدخل المتوسط - الشريحة العليا خاصة الصين والدول الناشئة والصناعية الحديثة في تحقيق مكاسب تنموية هامة خلال العقدين الأخيرين، مما أدى إلى ظهور تيارات سياسية في الدول المتقدمة مُناهضة للعولمة تطالب بإعادة النظر في هذه الترتيبات والرجوع إلى الدولة الوطنية ذات السيادة التي تتحكم حدودها بقوة في مجال الهجرة والتجارة والتدفقات المالية. وقد انتشرت هذه المطالبات من طرف الأحزاب اليمينية في أوروبا وفي أمريكا مثل حركة جعل أمريكا عظمى مجددًا Make America Great Again، لكنها لم تتمكن عمومًا من الوصول إلى الحكم أولم تكن أجندتها الإصلاحية قوية بحيث تحدث تغييرًا جذريًا في الاقتصاد العالمي.

شكّل نظام التجارة العالمية مُتعدد الأطراف الذي أُسس بعد الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز أساس العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، والذي يشرف على إدارته صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و اتفاقية الغات (GATT, 1947) وبعدها منظمة التجارة العالمية، حيث أنيطت لهذه المؤسسات مهمة إدارة الاقتصاد العالمي لتحقيق إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والمساهمة في تنمية الدول المستقلة حديثًا من خلال تقديم المساعدات الإنمائية والقروض الميسرة والعمل على تقديم برامج تمويلية لإدارة أزمات موازين المدفوعات وإعادة جدولة ديون الدول النامية.

وبالرغم من أن هذه المؤسسات تبنت منذ تأسيسها منهج الليبرالية الاقتصادية ومُحاربة كل أشكال التدخل الحكومي المباشر وتشجيع حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال، إلا أن العديد من الدول النامية في فترة الحرب الباردة استطاعت أن تُوظف سياسات صناعية قائمة على توجيه الاقتصاد وتوظيف منظومة الحوافز وتقديم الدعم وفرض حماية مُعتبرة للصناعات الناشئة خاصة في اليابان والنمور الآسيوية وذلك دون حدوث صدام مع مؤسسات بريتون وودز.

ومع تفاقم أزمات بعض الدول المنتهجة لسياسات إحلال الواردات مثل الهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وتركيا وتفاقم مديونيتهما الخارجية، استردت منظمات بريتون وودز قوتها خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واستغلت ضعف هذه الدول لإعادة هيمنة نموذج التنمية الليبرالي القائم على حقيقة السوق وذلك باشتراط تنفيذ برامج تثبيت وتغيير هيكلية يشرف عليها صندوق النقد الدولي قائمة على مُحاربة الاختلالات في التوازنات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية وتقليص الدعم وانسحاب الدولة من الدائرة الإنتاجية وفتح الأسواق وتشجيع القطاع الخاص مُقابل إعادة جدولة المديونية وتمويل ميزان المدفوعات.

وتوسّع نطاق هذا المسعى بانخراط عدد كبير من الدول في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بإشراف

النامية متوسطة ومنخفضة الدخل حوالي 5.5 ترليون دولار و114 مليار دولار أمريكي، على التوالي. أما صادرات الدول العربية فقد بلغت 1.7 ترليون دولار أمريكي في عام 2023. وعلى صعيد الواردات فقد بلغت 3.8 ترليون للولايات المتحدة و3.1 ترليون للصين، أما الدول ذات الدخل المتوسط فقد استوردت 5.68 ترليون دولار والدول ذات الدخل المنخفض 189 مليار دولار. أما واردات الدول العربية فقد بلغت 1.4 ترليون دولار.

يكشف الجدول رقم 1 أن الدول العربية المصدرة للنفط تتمتع بفوائد تجارية، على عكس بقية الدول العربية، وأن الخدمات تمثل نسبة هامة في صادرات البحرين وجزر القمر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وفلسطين وقطر، وهي بمنأى عن التعريفات الجمركية الجديدة.

أما الجدول رقم 2 فيكشف حجم الصادرات والواردات العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2024 إلى جانب الـ 15 دولة الأكثر تأثيراً في تجارتها الخارجية، حيث تبين المعطيات الحقائق التالية:

- تمثل الـ 15 دولة الأولى في الجدول 97.5% من إجمالي العجز التجاري الأمريكي، وتظهر بعضها تركيزاً عالياً لصادراتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية على غرار المكسيك وفيتنام وأيرلندا وكندا واليابان وتايوان، ما يضعها أمام مخاطر عالية في حال تنفيذ التعريفات الجمركية الجديدة.
- سبعة دول عربية فقط تسهم في العجز التجاري الأمريكي وهي العراق والجزائر والأردن وتونس وليبيا والسعودية وسوريا. ويمثل مجموع العجز التجاري الأمريكي مع هذه الدول حوالي 10.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أقل من 1% من إجمالي العجز التجاري الأمريكي.

بالمقابل شكّل وصول دونالد ترامب إلى سد الحكم للمرة الثانية عام 2025 وإعادة طرحه لبرنامجها الاقتصادي القائم على فرض الحماية التجارية والسعي لإعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصاد الأمريكي لإعادة تصنيعها تهديداً جدياً لاستقرار ومستقبل نظام التجارة العالمية مُتعدد الأطراف وذلك لعدة أسباب أهمها حجم الاقتصاد الأمريكي وهيمنة الدولار في التعاملات التجارية والمالية الدولية وهيمنة الأسواق المالية الأمريكية خاصة منها أسواق الدين الحكومي، بالإضافة إلى هيمنة الولايات المتحدة على مؤسسات بريتون وودز والذي كان يعرف بـ Pax America.

هذه العوامل تجعل من قرار دونالد ترامب فرض تعريفات جمركية مضادة Reciprocal Trade tariffs على واردات أغلب دول العامل - فيما يعيد إلى الأذهان ما حصل في 1930 عند توقيع Smoot-Hawley Act وما تبعه من ركود وبطالة ناجمة عن ردود فعل الدول التي طبقت سياسة حمائية أدت إلى تعميق الأزمة المعروفة بـ Beggar Thy Neighbor - أشبه بالزلزال الذي ضرب نظام الاقتصاد العالمي كما عرفه العالم منذ عقود لا سيما من خلال عدم اليقين المرافق للقرار والذي أسفر عن خسائر قياسية في الأسواق المالية العالمية وتراجع قيمة الدولار وأسعار النفط، والأهم من ذلك كله فقد الثقة في السياسات الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية والخوف من حرب تجارية ممتدة لاسيما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من شأنها سقوط الاقتصاد العالمي في ركود تضخمي.

يسعى هذا الموجز لتقييم تبعات هذه التعريفات الجمركية على الدول العربية، بناء على فرضية إقرارها بعد مهلة التسعين يوماً.

2. التعريفات الجمركية الجديدة وأثرها على الدول العربية

بلغت صادرات العالم من السلع والخدمات 31.1 ترليون دولار أمريكي عام 2023 وبلغت صادرات أمريكا حوالي 3.07 ترليون والصين 3.5 ترليون والاتحاد الأوروبي 9.7 ترليون دولار. بالمقابل، بلغت صادرات الدول

الجدول رقم (1): حجم الصادرات والواردات للسلع والخدمات العربية لعام 2023¹

البلد	صادرات السلع والخدمات	حصة الخدمات	واردات السلع والخدمات	حصة الخدمات	نسبة الصادرات النفطية	نسبة الواردات النفطية
الجزائر	59426	7%	51131	17%	96%	4%
البحرين	40344	38%	32374	37%	0%	3%
جزر القمر	148	78%	504	43%	-	-
جيبوتي	5877	19%	5269	-	1%	8%
مصر	68218	49%	82265	26%	18%	15%
العراق	107852	8%	81179	-	100%	22%
الأردن	22186	43%	28922	21%	0%	13%
الكويت	95476	12%	63430	-	96%	1%
لبنان	11770	67%	23313	-	10%	27%
ليبيا	33079	-	31812	-	94%	13%
موريتانيا	4065	7%	5271	17%	0%	36%
المغرب	61746	41%	73759	17%	1%	17%
عمان	64749	9%	47412	-	74%	24%
قطر	128709	24%	72174	-	87%	2%
السعودية	368731	13%	289910	34%	82%	7%
سوريا	*3417	-	*5870	-	-	-
تونس	29885	33%	25485	-	6%	18%
الإمارات	329000	-	481852	-	68%	4%
فلسطين	3413	26%	11637	17%	0%	21%
اليمن	*249	-	*5073	-	-	-

المصدر: إعداد الكاتب بالاعتماد على بيانات WDI لسنة 2023. ملاحظة: صادرات وواردات الإمارات السلعية تصل إلى 570 و 470 مليار دولار على التوالي وفق WTO لاحتوائها على بيانات إعادة التصدير. * فقط البيانات السلعية متاحة.

- بقية الدول العربية سجلت عجزاً في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تسهم في الفائض التجاري الأمريكي.
- اعتمدت المعادلة التالية لاحتساب التعرفة الجديدة والتي اعتبرت الإدارة الأمريكية أنها تحقق عدالة التجارة مع شركائها التجاريين²:

$$\Delta\tau_i = \frac{x_i - m_i}{\varepsilon * \varphi * m_i}$$

حيث إن $\Delta\tau_i$ التغير في معدل التعرفة، و ε المرونة السعرية للواردات وهي سالبة حيث تم افتراض قيم ما بين 4-3، أما φ فهي نسبة الزيادة في أسعار الواردات نتيجة ارتفاع التعرفة وتم تحديدها ب 0.25. أما x_i و m_i فهي

صادرات وواردات أمريكا من الدولة i. وسوف يتوقع أن تنخفض واردات أمريكا نتيجة فرض التعرفة الجديدة بمقدار: $\Delta m_i = \Delta\tau_i * \varepsilon * \varphi * m_i$.

ويتبين من الجدول رقم 2 أن الإعلان عن معدلات التعرفة جاء متناسباً في بعض الحالات مع هذه الصيغة التي تعادل في الواقع نصف مقسوم العجز التجاري للولايات المتحدة مع أي دولة على وارداتها من نفس الدول، والتي فسرتها الإدارة الأمريكية بأنها تشمل التعرفة المفروضة على الواردات الأمريكية وكل التشوهات في المبادلات التجارية جراء التلاعب في أسعار الصرف وفرض قيود على الواردات الأمريكية. بالمقابل، يتبين أن دولاً عديدة قُرضت عليها تعرفة لا تتوافق مع منطق المعادلة لأن حجم تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية هامشي على غرار سوريا وجزر القمر والصومال والسودان. كما تم فرض حد أدنى من التعرفة يعادل 10% حتى في حال الدول التي تظهر عجزاً لصالح الولايات المتحدة على غرار الإمارات والكويت، ومصر، والمغرب، والبحرين. كما يُلاحظ أن أغلب الدول العربية التي تسجل فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة الأمريكية هي دول نفطية وقُرضت عليها معدلات عالية في حين أن الإدارة الأمريكية استثنيت فرض التعرفة على النفط والغاز ومشتقاته، وبالتالي يُتوقع أن يكون أثر هذه التعرفة الجديدة هامشياً كما هو الحال بالنسبة للعراق والسعودية، والجزائر، والكويت، والإمارات. أما بالنسبة لبقية الدول المصدرة للنفط والغاز على غرار البحرين وقطر وليبيا فلا يتوقع أن تمثل التعرفة تهديداً كما هو مبين في معدلات التعرفة المفروضة على هذه الدول بالرغم من تأثيرها على السلع غير النفطية بالنظر إلى أنها لا تُشكل نسبة عالية في صادرات هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية.

¹ يلاحظ أن بيانات التجارة الخارجية ليست كاملة الدقة لكل الدول، وتبقى شريحة في العديد من الحالات خاصة فيما يتعلق بتجارة الخدمات. لهذا السبب اعتمد هذا الجدول بيانات 2023.

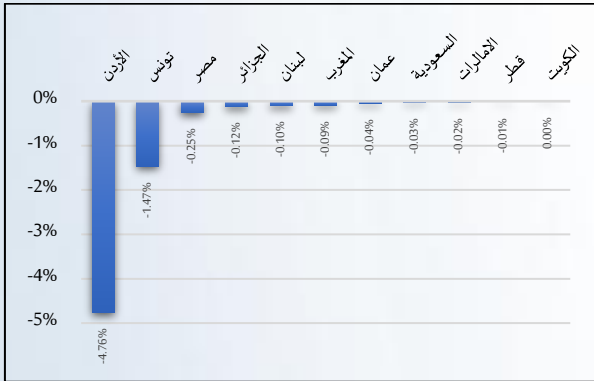
² تميزت هذه السياسة الجمالية الجديدة بفرض رسوم على قطاع النفط والغاز والمشتقات النفطية المستورد من كندا والمكسيك وفنزويلا والصين، في حين أعفيت هذه القطاعات من بقية دول العالم.

الجدول رقم (2): التجارة الخارجية بين أهم الشركاء التجاريين والدول العربية
والولايات المتحدة الأمريكية، 2024 (مليون دولار)

الواردات الأمريكية (النسبة من إجمالي صادرات البلد)	الصادرات الأمريكية	عجز أو فائض	التعرفة الجديدة المفروضة من الإدارة الأمريكية	التعرفة المحسوبة من الصيغة الرياضية المعتمدة	
العالم	3356813 (13.7%)	2063803	-1293010		
الصين	462620 (12.9%)	143546	-319075	34	34
المكسيك	509963 (82.4%)	334041	-175922	25	17
فيتنام	142476 (35.2%)	13098	-129378	49	45
ألمانيا	163392 (9.7%)	75382	-88010	20	27
أيرلندا	103755 (43%)	16533	-87222	20	42
كندا	421206 (74.15%)	348414	-72792	25	8.6
اليابان	152066 (21.5%)	79715	-72351	24	25
كوريا	135456 (19.7%)	65541	-69914	25	25
الهند	91230 (20.6%)	41752	-49477	27	27
تايلاند	66011 (22%)	17719	-48292	36	36
إيطاليا	78417 (11.6%)	32401	-46016	20	30
سويسرا	64001 (14.3%)	24965	-39036	20	30
ماليزيا	53849 (16.3%)	27700	-26149	24	24
إندونيسيا	29549 (11.1%)	10202	-19347	32	32
فرنسا	61138 (9.5%)	44392	-16746	20	13.7
العراق	7690 (7.5%)	1661	-6029	39	39
الجزائر	2541 (5.13%)	1015	-1526	30	30
الأردن	3444 (25.9%)	2031	-1413	20	21
ليبيا	1492 (5.04%)	567	-925	31	31
تونس	1154 (5.7%)	504	-651	28	28
السعودية	13187 (4.3%)	13177	-10	10	0.04
سوريا	11 (>1%)	2	-9	41	41
جزر القمر	2 (>1%)	5	3	10	-
السودان	13 (>1%)	57	43	10	-
الصومال	3 (>1%)	49	47	10	-
جيبوتي	41 (>1%)	145	104	10	-
اليمن	9 (>1%)	134	125	10	-
موريتانيا	3 (>1%)	140	137	10	-
لبنان	268 (7.08%)	541	273	10	-
البحرين	1272 (5.4%)	1646	374	10	-
عُمان	1415 (2.2%)	1954	539	10	-
الكويت	1748 (2.3%)	2412	664	10	-
قطر	1874 (2%)	3804	1931	10	-
المغرب	1983 (4.4%)	5269	3285	10	-
مصر	2718 (5.3%)	6092	3374	10	-
الإمارات	7798 (2.3%)	26969	19171	10	-

المصدر: إعداد الكاتب بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات التجارة الدولية COMTRADE لسنة 2024. ملاحظة: بعض هذه الأرقام تقديرية وليست نهائية.

الشكل رقم (1): نسبة تراجع الصادرات العربية للولايات المتحدة الأمريكية بحدود 2026 وفق محاكي التجارة الخارجية المتاح في مرصد التعقيد الاقتصادي



المصدر: إعداد الكاتب بالاعتماد على OEC Tariffs Simulator.

3. تقلبات أسواق المال وأسعار النفط والدولار: المبررات والأثر على الدول العربية

■ تراجع أسواق الأسهم

أعقب إعلان التعريفات الجمركية الجديدة موجة من الذعر الجماعي التي أدت إلى تراجع الأسعار في أسواق الأوراق المالية الأمريكية والعالمية أسفرت عن ضياع المليارات من قيمة الأسهم المتداولة. على سبيل المثال، تُشير بيانات مؤشر بورصة نيويورك NYSE أن مستوى المؤشر كان في 2 أبريل 19532 وتهوى إلى 18369 يوم 21 أبريل ما يعادل خسارة 8%، كما تراجع مؤشر بورصة ناسداك NSDAQ Composite من 17601 نقطة إلى 16217 وهو ما يعادل خسارة 10.3% (الشكل رقم 2).⁴ وبالرغم من تعليق تطبيق التعريفات الجمركية الجديدة لمدة تسعين يوماً باستثناء تلك الموجهة إلى الصين، لا تزال معظم مؤشرات الأسهم الرئيسية في حالة من الاضطراب وتتمتع بتقلبات شديدة في معظم الأسواق العالمية - ترجع إلى بداية العهدة الثانية في يناير 2025 - حيث يخشى العديد من المتداولين من المزيد من الأضرار الاقتصادية القادمة على المدى القصير والمتوسط، في حال تطورت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أكثر وإمكانية دخول دول الاتحاد الأوروبي هذه الحرب وتوسعها نحو الخدمات بموجب قانون Digital Markets Act الأوروبي، بالإضافة إلى الأدوار التي باتت معروفة لكندا والمكسيك.

بناء على أداة محاكاة التجارة الخارجية (Tariffs Simulator)

المتاح في مرصد التعقيد الاقتصادي³ تم تقدير التأثير المتوقع على التجارة الخارجية للدول العربية جراء تطبيق هذه التعرفة الجديدة على الصادرات العربية للولايات المتحدة الأمريكية بناءً على بيانات التجارة الخارجية لعام 2023، حيث تبين كما هو موضح في الشكل رقم 1 أن أكثر الدول العربية التي قد تتأثر إذا تم تطبيقها فعلياً بعد مهلة التسعين يوماً هي الأردن وتونس ومصر والجزائر ولبنان والمغرب، علماً أن هذا الأثر يشمل فقط الأثر المباشر لارتفاع التعرفة ولا يشمل الأثر الناجمة عن انخفاض الواردات الأمريكية خاصة مع الشركاء التجاريين الأساسيين لأمريكا خاصة الصين والاتحاد الأوروبي. وتدخل عوامل كثيرة في نسبة التأثير المقدرة منها حصة صادرات النفط والبتروكيماويات التي تم إعفاؤها من التعرفة الجمركية الجديدة وهذا ما يُفسّر ضعف نسبة التأثير عمومًا في الدول المصدرة للنفط كالدول الخليجية والعراق. بالمقابل يتوقع أن تتأثر الدول ذات الصادرات المتنوعة أكثر وعلى رأسها الأردن لأن صادراته للولايات المتحدة الأمريكية تُمثل 25.9% (الجدول رقم 2) حيث تُمثل الشريك التجاري الأول لأن معظم صادراته تقع تحت مظلة اتفاق التجارة الحرة الثنائية المبرم في عام 2001 حيث تم تطبيق تعرفة صفرية سنة 2010 على نحو جعل فرض التعرفة الجديدة بـ 20% قد تتسبب وفق التقديرات في تراجع حجم الصادرات بـ 18.37%، على نحو يضع تأثير التعرفة الجمركية الجديدة بحوالي 4.76% من إجمالي صادرات الأردن. أما تونس فيتوقع تراجع صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 25.7%، حيث تنصدر صادرات تونس زيت الزيتون الذي يُمثل حوالي 24% من إجمالي صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت تعرفته الجمركية من 0% إلى 28%. وإذا ما تم تنسيب صادرات تونس للولايات المتحدة الأمريكية إلى إجمالي صادراتها (5.7% حسب الجدول رقم 2) فإن تأثير التعرفة الجمركية الجديدة يقع بحدود 1.47%.

³ The Observatory of Economic Complexity (<https://oec.world/en/tariff-simulator>).

⁴ National Association of Securities Dealers Automated Quotations و New York Stock Exchange أكبر بورصتين في العالم، حيث تضم الأولى الشركات القديمة والبنوك والثانية شركات التكنولوجيا.

والجدير بالذكر أن الأسواق المالية لا تزال تظهر استياءها مما حدث من خلال عمليات التصحيح القوية لقيمة الشركات المدرجة بالنظر إلى المخاطر المحدقة بها من حيث التكلفة والنمو والأرباح المتوقعة في ظل عدم اليقين الناجم عن تخلي الحكومة الأمريكية، لأول مرة منذ ما يقرب من قرن، عن الأسواق الحرة لصالح المنهج الحمائي وبطريقة يكتنفها الكثير من الضبابية ونقض المعاهدات والمواثيق التجارية الدولية مما قد ينبأ بالأسوأ.

وتحدث هذه التحركات عادةً عندما يفقد المستثمرون الثقة في التوجه الاقتصادي أو السياسي للولايات المتحدة، مما يدفعهم إلى بيع الأصول الأمريكية وتحويل أموالهم إلى أصول أجنبية يُعتقد أنها أكثر أماناً أو استقراراً.

الشكل رقم (2): مؤشرات NYSE Composite و NASDAQ Composite-



المصدر: London Stock Exchange Group

■ تراجع سوق السندات الأمريكية

يُمكن اعتبار التخلي عن سندات الخزنة الأمريكية التطور الأكثر إثارة بالنظر إلى ما كانت تمثله لعقود طويلة من ملاذ آمن، وهو ما يعني أن لاعبين أساسيين فقدوا ثقتهم في النظام المالي الأمريكي وأصبحوا

يبحثون عن أصول أكثر أماناً في أوروبا وآسيا، وكذلك في المعادن النفيسة كالذهب، حيث قفز سعره من 3133 يوم 2 أبريل إلى 3478 يوم 22 أبريل، ما يعني زيادة تقدر بـ 9%. ويبدو أن تراجع سوق السندات هو ما دفع إلى تعليق التعريفات الجمركية لتسعين يومًا بالنظر إلى ما يُمثله من تراجع غير مسبوق في منسوب الثقة في السياسات الاقتصادية والأسواق الأمريكية، في حين كانت الإدارة الأمريكية تتوقع إقبالاً كبيراً على السندات وهو ما يعني ارتفاع أسعارها وتراجع سعر الفائدة خاصة على السندات طويلة الأجل ما قد يخفف من عبء الدين المتضخم ويُقلّل من تكلفة الاقتراض المستقبلية. وما حدث هو العكس تمامًا حيث شهدت سندات الخزنة الأمريكية انخفاضاً في أسعارها كنتيجة لعمليات البيع الواسعة. على سبيل المثال يتم تداول iShares 7-10 Year Treasury Bond ETF عند 94.15 دولارًا يوم 22 أبريل، مُنخفضًا من حوالي 96.50 دولارًا، بانخفاض نسبته 2.4%. وتظهر الانخفاضات الأكبر في صناديق المؤشرات طويلة الأجل مثل TLT و IEF مدى تأثير السندات طويلة الأجل بشكل أكبر بتراجع الطلب عليها، وهو ما تزامن طبيعيًا بتحريك أسعار الفائدة عكس اتجاه الأسعار، حيث قفز عائد السندات لعشر سنوات يوم 9 أبريل 2025 إلى 4.5%، وهو أكبر ارتفاع خلال ثلاثة أيام منذ عام 1982، ثم استقر يوم 21 أبريل عند 4.36%، مما يعكس استمرار مخاوف المستثمرين بشأن السياسة المالية الأمريكية واستقلالية الاحتياطي الفيدرالي.

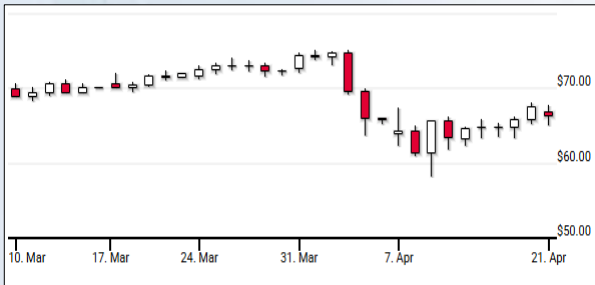
تجدر الإشارة هنا بأن قيمة الدين الأمريكي قد تبلغ 37.36 ترليون نهاية 2025 حسب آخر تحديث لتقديرات صندوق النقد الدولي، وهو ما سيشكّل حوالي 122% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع أن تبلغ نسبة صافي العجز 6.5% من الناتج الأمريكي بما يُعادل حوالي 994 بليون دولار. ويرجع تراكم العجز إلى ارتفاع وتيرة الإنفاق مقارنة بالدخل حيث بلغت نسبة الإنفاق العام 38% من الناتج مقارنة بنسبة الإيرادات 31%.

ويُمكن تفسير تقلبات سوق السندات الأمريكية بعوامل كثيرة من أهمها التوترات بين الإدارة الأمريكية ورئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول وتهديده بالإقالة مما قد يسمح للإدارة الأمريكية بالتحكم بالسياسة

بالرغم من تراجع حصة الولايات المتحدة في منطقة اليورو. وبالمقابل تُشير بيانات فوترة التجارة الخارجية أن السلع المفوترة بالدولار خارج الولايات المتحدة تفوق قيمة السلع الموجهة للاقتصاد الأمريكي وهو ما يعكس هيمنة الدولار في المبادلات التجارية العالمية (23% مقابل 13%). من الصعب تقييم مستقبل هيمنة الدولار على المبادلات العالمية لأن الأمر يعتمد على تطور سعر صرف العملات الأجنبية تجاه الدولار وقدرة الدول المتقدمة خاصة منطقة اليورو والصين ومجموعة البريكس في الاضطلاع بدور أكثر قوة في التعاملات المالية الدولية لتقليل هيمنة الدولار، خاصة إذا توجهت إلى تسريع اعتماد عملات الرقمية.

بالتوازي مع انخفاض سعر الدولار سجل سعر النفط تراجعاً ملحوظاً، حيث تراجع سعر البرنت من 75 يوم 2 أبريل إلى 62.8 يوم 8 أبريل ثم استعاد شيئاً من خسارته واستقر عند 66.95 يوم 22 أبريل (الشكل رقم 4). ويعزى هذا الانخفاض إلى العلاقة الوثيقة بين الطلب على النفط وأسعاره في الأسواق العالمية مع المخاوف الراهنة حول إمكانية الركود الاقتصادي وتراجع حركة التجارة العالمية جراء السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية. بالمقابل يبدو هذا التراجع في أسعار النفط مُثيراً للاهتمام بالنظر إلى تزامنه مع تراجع الدولار، بناءً على العلاقة العكسية الطبيعية بينهما على نحو يتوقع أن يدعم تراجع الدولار الطلب على النفط ويرفع سعره، إلا أن ما حصل يُؤكد أن المخاوف الاقتصادية وعدم اليقين المتزايد حالت دون ذلك.

الشكل رقم (4): تراجع أسعار لنتف



المصدر: Today's Oil Price: Brent Crude & WTI Oil Prices Today - Commodity.com

النقدية لا سيما خفض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مخاطر النزاعات التجارية، خاصة مع الصين وبقية الدول الصناعية مما زاد من حالة عدم اليقين، وهو ما أسفر عن حركة "بيع أمريكا" "Sell America" وهي تصف موجة واسعة من تخرج المستثمرين من الأصول الأمريكية كأشهم وسندات الخزنة الأمريكية والدولار الأمريكي نفسه بالإضافة إلى مقاطعة السلع والخدمات (كالسياحة) الأمريكية في دول عديدة.

تراجع سعر الدولار وأسعار النفط

من الطبيعي ألا يقتصر هذا التآكل في الثقة على عمليات بيع الأسهم وسندات الخزنة، بل شمل أيضاً الدولار الأمريكي الذي انخفض بشكل حاد مع احتدام الصراع حول استقلالية الفدرالي الأمريكي وإمكانية تخفيض أسعار الفائدة من ناحية وتحول المستثمرين نحو أصول وعملات وأسواق أخرى أكثر استقراراً كالذهب والين الياباني من ناحية أخرى، حيث استقر الدولار عند أدنى مستوى له منذ عشر سنوات مقابل الفرنك السويسري عند 0.8095، وأدنى مستوى له مقابل اليورو بحدود 1.1552، واستقر مؤشر الدولار الذي يقيس أداءه مقابل ست عملات رئيسية عند 98.5 وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022 (يعني 11% انخفاض). (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): تراجع مؤشر الدولار



المصدر: London Stock Exchange Group

يُلاحظ في هذا الإطار أن الدولار لا يزال يُمثل العملة المهيمنة عالمياً سواء في مجال الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية التي تقوم بها البنوك المركزية حيث يُشكل نسبة 60% عام 2024 بالرغم من تراجعها من مُستوى 70% عام 1999، أو في مجال التجارة الخارجية حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي أن حصة الدولار واليورو في فوترة عمليات التجارة الخارجية في تزايد

■ ما هو الأثر على الدول العربية

والدولار في ضوء اتباع هذه الدول لسياسة تثبيت سعر الصرف على الدولار.

من جانب آخر، قد يكون لتراجع سعر الدولار أثر هام على الدول المستقبلية لتحويلات المهاجرين التي تمثل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي لا سيما في لبنان (30%) وجزر القمر (22.6%) واليمن (20%) وفلسطين (18.6%) والصومال (15.8%) والأردن (8.8%) والمغرب (8.2%) ومصر (5%). حيث تشكل هذه التحويلات رافعة مالية مهمة للدول العربية المستقبلية لها خاصة في ظل الصعوبات المالية التي تُواجهها هذه الدول في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ومواجهة المديونية الخارجية. وبالرغم من صعوبة اجراء تقييم شامل لتبعات تراجع سعر الدولار نظرًا لشح البيانات وعدم اليقين المتعلق باكتمال تطبيق السياسة الأمريكية، فإنه يتوقع أن ترتفع قيمة التحويلات بالقيمة المحلية في المنطقة المغاربية إذا كان مصدرها منطقة اليورو، وتدهورها إذا كان مصدرها الدول الخليجية وذلك في ضوء تحسن اليورو مقابل عملات دول المغرب العربي في نفس حدود تدهور الدولار مقابل اليورو مما يعني ارتفاع القيمة الاسمية بالعملة المحلية للتحويلات الواردة من منطقة اليورو. أما في الدول التي تتركز عملاتها في دول الخليج العربي وتستعمل الدولار كعملة تدخل في السوق فإن ثبات أسعار الصرف مقابل الدولار سوف يقلل من خسائر تراجع الدولار.

كذلك يُتوقع أن تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مرحلة ثانية إذا ما استمرت حالة عدم اليقين وأدركت الشركات متعددة الجنسية ضرورة مراجعة خططها الاستثمارية في ضوء الواقع التجاري والاقتصادي الجديد، علمًا بأن بزوغ هذه الاستثمارات رافق نظام التجارة متعدد الأطراف بحثًا عن الدول التي تتوفر فيها العوامل التي تسمح لها بتقليل التكلفة وتعظيم الربح أو لولوج الأسواق ذات الحماية المرتفعة، وهو ما ساعد في تشكيل سلاسل القيمة الدولية. ويُشير تقرير الاستثمار العالمي الذي تصدره منظمة الأونكتاد لعام 2024 أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تطور بشكل مُتسارع من حوالي 2.2 ترليون دولار عام 1990 إلى 49.1 ترليون عام 2023 بمعدل نمو سنوي قدره 9%، حيث توزع الاستثمار بشكل غير متساوٍ بين مختلف دول

بالرغم من أن أثر الإعلان عن التعريفات الجمركية الجديدة لم يتم خصمه كليًا في أسعار الشركات والأصول، فإنه من المتوقع أن تستمر هذه التقلبات حتى يتم استيعاب أثر هذه السياسة على الأسعار والنشاط الاقتصادي بالأساس على الشركات الأمريكية والصينية والأوروبية. ونظرًا لتركز الشركات المدرجة في الدول المتقدمة والدول الناشئة (وفق قاعدة بيانات S&P للأسواق المالية يُوجد 47926 شركة مدرجة في أسواق الأوراق المالية العالمية، منها 11497 في الصين، 9874 في بقية الأسواق الناشئة، والبقية في الدول المتقدمة) فإنه من الطبيعي أن تكون أغلب هذه الخسائر مُتمركزة في الأسواق العالمية وتكون محدودة في أغلب الأسواق العربية لأنها غير مندمجة بالأسواق العالمية بشكل كامل باستثناء بعض الأسواق الخليجية على نحو ما حدث في الأزمة المالية لعام 2008، حيث يُبين الشكل رقم 5 أن مؤشر ستاندرد اند بورز للأسواق الخليجية (الذي يغطي الستة أسواق خليجية والتي تمثل حوالي 95% من القيمة السوقية للأسواق المالية العربية) تراجع من 151 إلى 141 نقطة (-6.6%) بين يومي 2 و7 أبريل، ثم استرد 6.7 نقاط.

الشكل رقم (5): مؤشر S&P GCC



المصدر: London Stock Exchange Group

بالمقابل يُتوقع أن تتأثر محافظ الصناديق السيادية الخليجية بقوة حيث إنها تستثمر نصيبًا هامًا في الأسواق المالية وأسواق العقار الأمريكية، حيث تمتلك هذه الصناديق أصولاً تقدر بأكثر من 4.6 ترليون دولار تشكل حوالي ثلث أصول الصناديق السيادية على المستوى العالمي. ونظرًا لشح المعلومات عن تركيبة العملات ووجهتها وتوزيعها القطاعي فإنه يصعب تقييم أثر السياسة التجارية على مستقبل هذه الصناديق لكن يُتوقع أن يكون الأثر متناسبًا مع خسائر هذه الأسواق

العالم، حيث استأثرت الولايات المتحدة بحوالي خمس الاستثمارات الواردة. وارتفعت حصة الدول النامية من 23% عام 1990 إلى 32% عام 2023 بينما تراجعت حصة الدول المتقدمة من 77% عام 1990 إلى 68% نتيجة ارتفاع تنافسية الدول الآسيوية التي ارتفعت حصتها من 15% عام 1990 إلى 24% عام 2024. كما ارتفعت حصة الصين من 1% عام 1990 إلى 7% عام 2023، بينما بقيت حصة الدول العربية في حدود 1% من الإجمالي العالمي. وعرفت الدول العربية وتيرة متفاوتة لنمو الاستثمارات الواردة مع تصدر الامارات والسعودية ومصر.

في المقابل، تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستثمرة خارج الدول نفس المنحنى حيث ارتفعت بمعدل 9% عالمياً و8% في الدول المتقدمة، لكن تسارعت بشكل أكثر في الدول النامية بـ 13% سنوياً خلال (1990-2023) لكن لا زالت حصة الدول المتقدمة مهيمنة حيث بلغت حصتها 94% عام 1990 وتراجعت إلى 78% عام 2023 بفضل بروز الدول الناشئة كدول مصدرة لرؤوس الأموال خاصة دول شرق وجنوب شرق آسيا التي ارتفعت حصتها من 3% عام 1990 إلى 20% عام 2023.

في هذا الإطار، بلغت الاستثمارات العربية المباشرة المستثمرة خارج المنطقة حوالي 657 مليار دولار أغلبها صادرة عن الدول الخليجية التي تمثل 90% من إجمالي هذه الاستثمارات.

من الصعب تقييم آثار التعريفات الجمركية الجديدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخضع لقرار استثماري متوسط وطويل الأمد على عكس استثمارات المحافظ في الأسهم والسندات والدولار والذهب، ويعتمد الأمر على استمرار التقلبات في أسواق المال والسندات وسعر الدولار وأسعار الفائدة والتضخم النسبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستثمرة في السوق الأمريكي. لكن في نهاية المطاف هنالك ارتباط وثيق ما بين النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار وعليه اذا استندنا للتقييمات الأولية والتي تشير إلى تراجع النمو (حيث خفض صندوق النقد الدولي يوم 22 أبريل توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.8% لعام 2025⁵، معرباً عن

المخاوف المتزايدة حوله وإمكانية تخفيضه أكثر في حال توسعت الحرب التجارية) والصادرات العالمية فإنه من المتوقع أن تنحو الاستثمارات في المحافظ المالية والاستثمارات المباشرة نفس المنحنى مع الإشارة أن بيانات الأسواق والأسعار تعكس فقط أثر الصدمة في الأجل القصير وسوف يعتمد الأمر على تجاوب الإدارة الأمريكية مع التطورات داخل الاقتصاد الأمريكي حيث تراجعت عن فرض التعرفة على المستوردات من الصين في مجال الهواتف النقالة والإلكترونيات المنزلية وهو مؤشر قوي على أن وقع السياسة النهائي يعتمد على ما ستسفر عنه السياسة التجارية الأمريكية. وبناءً على ما سبق قد تشهد الدول العربية تراجعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لها على نحو يضعف حجم الاستثمار وفرص التنوع والنمو الاقتصادي. بالمقابل قد تتأثر الدول الخليجية ذات الاستثمارات المباشرة بشكل أكبر إذا ما انحسر النمو الاقتصادي في الدول المستقبلية لاستثماراتها وتراجع سعر الدولار، كما هو الحال بالنسبة لأصول صناديقها السيادية.

من جانب آخر فإنه قد يُمثل تراجع أسعار النفط والدولار مصدرين أساسيين للقلق للدول العربية المصدرة للنفط والغاز، وعلى النقيض يمثل منحة للدول العربية المستوردة لهما حيث تتراجع تكلفة استيرادهما مما يُقلل تكاليف الطاقة والإنتاج. ولكن هذه المنحة قد تنقلب سلباً في حال تباطؤ التجارة العالمية إذا كانت هذه الدول تعتمد على التصدير. ويجدر التذكير في هذا الإطار أن حصة الدول العربية تبلغ حوالي 37% من إجمالي الصادرات العالمية للنفط التي تبلغ حوالي 68 مليون برميل يومياً. وتصدر الدول العربية حوالي 76% من النفط في شكله الخام ويبلغ استهلاك العالم من النفط حوالي 100 مليون برميل يومياً. وبما أن صادرات الدول العربية بلغت حوالي 25 مليون برميل يومياً من إجمالي 68 مليون برميل، فإن تراجع أسعار النفط يُمثل خسارة يومية مباشرة قد تصل إلى 200 مليون دولار يومياً، مقرونة بتراجع سعر الدولار وهو ما يمثل خسارة مزدوجة قد توسع عجز الموازنات بالتوازي مع انخفاض عملاتها الوطنية المربوطة بالدولار ما يفقدها قيمتها الشرائية عالمياً. أما في الأجل

⁵ World Economic Outlook, April 2025: A Critical Juncture amid Policy Shifts

أروقة الاتحاد الأوروبي الذي يستهدف قائمة واسعة من السلع والخدمات التي قد توقع خسارة موجعة للاقتصاد الأمريكي في حال الإصرار على تنفيذ التعريفات الجديدة.

إذا تأكد للعالم أن السياسة الحمائية الجديدة تُمثل اتجاهًا لا رجعة فيه في السياسات الأمريكية نحو التركيز على "أمريكا أولاً"، فإنه يتعين على الدول العربية إعادة تقييم سياساتها التجارية والاقتصادية والمالية والنقدية بما يحمي مصالحها واقتصاداتها من تبعات السياسات الحمائية الأمريكية من خلال:

- التقييم الموضوعي لتبعات هذه السياسة في الأجل القصير والمتوسط والطويل باستخدام أدوات التحليل الكمية لا سيما باستخدام علوم البيانات الحديثة والنمذجة.

- العمل على تنويع الأسواق التصديرية من خلال تعزيز العلاقات مع آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، والاستفادة من منصات مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية AfCFTA، وتعزيز التجارة العربية البينية لا سيما من خلال تعزيز المشروعات الإنتاجية المشتركة وتسهيل التجارة (الجمارك، الموانئ، اللوجستيات) لخفض التكاليف.
- انتهاز سياسات صناعية مُوجهة لتسريع التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي لإحلال الواردات وتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة لا سيما في دعم قطاعات مثل الصناعات الغذائية والدوائية والنسيج والتكنولوجيا، إلى جانب العمل على تسريع التحول الطاقى والاقتصاد الأخضر لما يمثله من فرص واعدة.

- النظري إعادة ترتيب أنظمة أسعار الصرف خاصة في الدول التي تتبع نظام التثبيت مع الدولار في ضوء المخاطر المتعاظمة إذا ما تراجع سعر الدولار بشكل دائم، لا سيما من خلال الانتقال التدريجي نحو أنظمة الصرف المدارة Managed floating ثم الحرة Free floating.

الطويل فإن تراجع الطلب العالمي نتيجة تراجع النمو العالمي قد يؤدي إلى تراجع أسعار النفط بشكل قوي ومستدام. وبالنظر إلى التقييم الأولي لآثار سياسة التعرفة الجديدة الذي أجراه المركز الفرنسي للاستشراف والمعلومات الدولية ⁶ (CEPII) فيتوقع أن تكون لها آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، حيث أشار أن الناتج العالمي سوف يتراجع تقريبًا بـ 1% والصادرات العالمية بأكثر من 4%. ويُمكن أن تتعزز هذه التوقعات المتشائمة خاصة إذا ما تأثر النمو الاقتصادي الصيني بفعل تراجع صادراتها بطريقة غير مباشرة نتيجة تراجع النمو العالمي وذلك لأن الطلب الصيني على النفط والغاز يُشكل أكبر حصة من الطلب العالمي.

4. الخاتمة

أدى الإعلان عن التعريفات الجمركية الجديدة في "يوم التحرير" إلى صدمة عالمية بالنظر إلى تغيير قواعد اللعبة التجارية التي تشكّلت منذ عقود، والتي قد تسفر عن تباطؤ أو ركود اقتصادي على الأقل في الأجل القصير أخذًا بعين الاعتبار ردة فعل شركاء الولايات المتحدة الأمريكية التجاريين والتي بدأت تتشكل خاصة من طرف الصين، فيما يُمكن اعتباره رد صيني متأخر بالنظر إلى الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية في 2019 على تصدير أشباه الموصلات والرقاقات الإلكترونية للصين لضرب صناعاتها الإلكترونية المتقدمة وتأخيرها ما أمكن.

ونتيجة الترابطات القوية بين الاقتصادات الوطنية الأكثر انفتاحًا وخاصة تلك الدول التي تعتمد على التصدير لأمريكا وكذلك لهيمنة الدولار في المعاملات المالية الدولية ولجوء الدول للاستثمار في الأسواق المالية الأمريكية وفوترة مختلف السلع بالعملة الأمريكية مثل النفط، فإنه من المحتمل أن تنتقل عدوى هذه السياسة إلى أغلب دول العالم سواءً مباشرة أو بطريقة غير مباشرة نتيجة الركود الذي ستخلقه في الدول المرتبطة باقتصاد أمريكا أو من خلال تفاعل الأسواق مع ارتفاع الالايين الذي خلقته هذه السياسة، وهذا ما يتم تداوله اليوم في

⁶ https://cepii.fr/docs/files/publications/blog/blog%201082/20250404_CEPII_Conf%C3%A9rence%20de%20presse_tarifs%20douaniers%20USA.pdf.

- مُوازنة تركيبة الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية حسب تغير حركة أسعار الصرف وفوترة التجارة الخارجية لتقليل الفاقد في قيمة الصادرات جراء الانخفاض المتوقع في قيمة الدولار، بالإضافة الى توسيع نطاق العمل بأدوات التأمين على العملات والصادرات لمحاربة مخاطر الصرف.
- إعادة النظر في سياسات المحافظ الاستثمارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما من خلال تقييم أثار انخفاض الدولار المحتمل على التدفقات المالية وتآكل الأصول خاصة أصول الصناديق السيادية وتقييم سياسة توزيع الأصول ما بين الدول والعملات أخذًا بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف.

قائمة إصدارات "موجز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	الثاني
المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
التنوع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاة	الرابع
ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
إفلاس بنك وادي السيليكون "Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاة	السابع
هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع
تحقيق الأمن الدوائي العربي: فرصة للنهوض بصناعة الأدوية في الدول العربية	د. محمد أمين لزعر	العاشر
Central Banks and Climate Change: Monetary Policies for Achieving Environmental Transition in the Arab Region	د. معز العبيدي	الحادي عشر
كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	د. محمد باطويح	الثاني عشر
التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفرص والتحديات	د. علم الدين بانقا	الثالث عشر
القدرة الإحصائية وفجوة البيانات العربية	د. بلقاسم العباس	الرابع عشر
Greening Macroprudential Policies in Arab Region A Framework in Early-Stage Development	د. معز العبيدي	الخامس عشر
الدول العربية في مواجهة السياسة التجارية الأمريكية الجديدة: الآثار والسياسات	د. وليد عبد مولاة د. بلقاسم العباس	السادس عشر

The Arab Planning Institute is a regional independent non-profit organization, headquartered in Kuwait. The Institute was founded in 1980 and aims to support economic and social development in Arab countries through building national capacities, conducting research, providing advisory services and institutional support and organizing conferences and workshops.

المعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية مُستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية.



تليفون: 22093080 (+965)

صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

بريد إلكتروني: api@api.org.kw

www.arab-api.org



/APIKW



@Arab_API



@Arab_API



Arab Planning Institue



Arab Planning Institue